

دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الامن الدولي

The role of Algerian diplomacy in supporting the Palestinian cause in the UN Security Council

1. Bendjedah Abdallah.

Faculty of Law and Political Science
University of Larbi Tebessi-Tebessa
alalojedo@gmail.com

1- بن جده عبد الله *

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي التبسي-تبسة
alalojedo@gmail.com

2. Seraghni Bouzid

Faculty of Law Constantine 1 University .
fouzisera@yahoo.fr

2- راغني بوزيد.

كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1.
fouzisera@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2025/05/05

تاريخ الاستلام: 2024/11/21

ABSTRACT:

ملخص باللغة العربية:

In this study, we focused on the role of Algerian diplomacy within the UN Security Council in favor of the Palestinian cause. As soon as Algeria joined the Council on January 1, 2024, it employed its diplomacy in favor of the cause, especially in light of the wide-scale war that the Gaza Strip is witnessing, which affects its very existence. Algeria put forward many draft resolutions.

Keywords: Diplomacy; Palestine; Right to self-determination; Security Council; Nations; Genocide.

ركزنا في هذه الدراسة على دور الدبلوماسية الجزائرية داخل مجلس الامن الدولي لصالح القضية الفلسطينية، فبمجرد انضمام الجزائر للمجلس بتاريخ 1 جانفي 2024 وظفت دبلوماسيتها لصالح القضية خاصة أمام ما يشهده قطاع غزة من حرب واسعة تمس كيان وجوده، حيث طرحت الجزائر العديد من مشاريع القرارات كلمات مفتاحية: الدبلوماسية؛ فلسطين؛ حق تقرير المصير؛ مجلس الامن الدول؛ الإبادة.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوراً كبيراً في تحرير البلاد من الاستعمار، عندما أدرك قادة الثورة أهمية النضال الدبلوماسي في مواجهة المستعمر، الذي حاول خلال أكثر من قرن طمس الهوية الجزائرية، ومن أجل مواجهة الدعاية الفرنسية التي اعتبرت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، كان لا بد من خلق حركة تعاطف وتضامن دولي، ولتحقيق هذا الهدف انطلقت دبلوماسية الحرب من خلال فتح المكاتب، وتمثيلات جبهة التحرير الوطني في العديد من عواصم دول العالم خاصة الداعمة لفرنسا، وكان الهدف من هذه الخطوة هو اظهار للرأي العالمي الحقيقة من أجل ممارسة الضغط على حكومات الدول الداعمة للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

إن الدبلوماسية الجزائرية الملتزمة بمبادئ الأول من نوفمبر 1954 كانت وما زالت داعمة للقضايا العادلة، في حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية، التي تعتبر ذات أولوية للشعب الجزائري وحكومته، التي أبدت اهتماما وثيقا باتخاذ موقف دائم إلى جانب الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي، فمن الناحية التاريخية كانت الجزائر دائما في طليعة مناصري القضية الفلسطينية، حيث لعبت دورا كبيرا في مساعدة المنظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة، وفي مساعدة ياسر عرفات في التحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة بعد قرار تقسيم فلسطين سنة 1947.

باختصار عندما ننظر إلى التاريخ القصير للجزائر بعد استقلالها، فإن ربط ذكريات الاستعمار والاحتلال المؤلمة باضطهاد الفلسطينيين، وضع الجزائر في موقف لا مجال فيه للشك بعدم تقديم تنازلات للاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، عكس بعض الدول العربية التي قدمت تنازلات كبيرة بمقابل، حيث أعربت الدبلوماسية الجزائرية معارضتها الشديدة للتطبيع باعتبار القضية الفلسطينية قضية مقدسة، ولم يقتصر رد فعل الجزائر على اتفاقات التطبيع فقط؛ بل تنسحب من الاجتماعات في حالة وجود وفد الكيان الاسرائيلي، كما حصل في اجتماع شبكة البرلمانات الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ردا على مشاركة الممثل الاسرائيلي.

واصلت الجزائر دعمها للقضية الفلسطينية بشكل كبير مؤخرا، خاصة عندما انضمت الى مجلس الامن الدولي كعضو غير دائم، وما تشهده الاراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة) من حرب واسعة تهدف الى تطهير قطاع غزة من الفلسطينيين، لذا بادرت الجزائر مباشرة بعد انضمامها إلى مجلس الامن الدولي بمجموعة من مشاريع قرارات لصالح الشعب الفلسطيني.

وعليه مما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي: كيف أثرت الدبلوماسية الجزائرية كعضو غير دائم (2024-2025) في مجلس الامن الدولي لصالح القضية الفلسطينية؟. وللإجابة على هذه الاشكالية قسمت هذه الدراسة الى مبحثين: تناولت في المبحث الاول مبادئ وأسس الدبلوماسية الجزائرية في نصرة القضية الفلسطينية، أما المبحث الثاني فتطرقت فيه لمجهودات الجزائر في مجلس الامن الدولي لصالح القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: مبادئ وأسس الدبلوماسية الجزائرية في نصرة القضية الفلسطينية.

تتمتع الدبلوماسية الجزائرية بسمعة طيبة، جراء المصادقية والاحترام الكبيرين التي تحضي بها لدى الدول، وخاصة داخل أروقة هيئات الأمم المتحدة، وذلك راجع الى التراكمات التاريخية بداية من نضالاتها ضد الاحتلال الفرنسي الذي استغرق مئة واثنان وثلاثون سنة فكان لثورة فاتح أول نوفمبر 1954 القاعدة الاساسية لبناء الدبلوماسية الجزائرية على أسس ومبادئ راسخة لم تحد عنها بل رسختها في كل دساتيرها.

بقيت دبلوماسية الجزائر متمسكة بمبادئها مبنية على السلم ورفض الاعتداء، وحق تقري المصير المستمدة من تاريخها الذي تعرضت فيه للاستعمار بكافة أشكاله من عدوان وظلم وحرمان، فقد ساندت الجزائر كل القضايا العادلة المناضلة للتحرر من هيمنة الاستعمار؛ من خلال ترسيخ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فكان للجزائر الدور الكبير في تفعيل هذا المبدأ في المحافل الاممية، لصالح الشعوب التي تقع تحت الاحتلال، ومن هذه الشعوب الشعب الفلسطيني الذي تقدم له الجزائر دعما تاريخيا مطلقا وغير مشروط على مساندتها له، من خلال حقه في تقرير مصيره، وتمسكها بقرارات الأمم المتحدة القاضية بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية

وعاصمتها القدس، كما تميزت مبادئ الدبلوماسية الجزائرية بخطاب مواجهة المحتل الاسرائيلي خاصة أمام الموجة الكبيرة لتطبيع عدد من الدول العربية معه.

المطلب الأول: العلاقة التاريخية للجزائر بالقضية الفلسطينية.

تعتبر علاقة الجزائر بفلسطين علاقة تاريخية بين شعبي البلدين وقادتهما، فينبغي للمرء أن يتذكر تلك الصور الخالدة وقوف الرئيس بومدين يداً بيد مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك في عام 1974، وأعقب ذلك خطاب أشاد فيه زعيم منظمة التحرير الفلسطينية بالقيادة الجزائرية لإظهار دعمها للقضية الفلسطينية، لقد كان ذلك نصراً دبلوماسياً، من خلال خطاب زعيم منظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة، حيث أنه لم يقم أي مسؤول فلسطيني بإلقاء خطاباً في الأمم المتحدة منذ خطة التقسيم عام 1947 .

حافظت الجزائر على الدعم الكامل للقضية الفلسطينية السياسي والمالي، والتي عملت بكل طاقتها على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ورفض أي تنازلات رغم الضغوط الدولية، باعتبار القضية الفلسطينية دائماً ملفاً مقدساً، لا بد من ثبات المواقف ما دامت فلسطين تحت الاحتلال، عكس ما نراه اليوم من تغيير في مواقف بعض الدول تجاه القضية الفلسطينية بل إلى تقديم تنازلات (تطبيع) على حساب القضية الفلسطينية العادلة بموجب قواعد القانون الدولي (حق تقرير المصير)، فالجزائر حافظت على موقفها الثابت تجاه الشعب الفلسطيني في كل الأحوال سواء في فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، أو بعد استقلالها.

الفرع الأول: فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر

أثبت التاريخ أن الجزائر لم تغير موقفها تجاه القضايا العادلة، خاصة في ما يتعلق بالشعب الفلسطيني الذي كان يعاني العديد من التهديدات سواء التهديد المسيحي، ثم بعد ذلك التهديد الصهيوني في نهاية القرن التاسع عشر (قبل وعد بلفور في 1948)، واستمر الدعم حتى في فترة اندلاع الثورة الجزائرية (1954-1962) وهو ما سنتناول في النقطتين التاليتين:

أولاً- قبل اندلاع الثورة:

حافظت الجزائر وفلسطين دائماً على روابط تاريخية قوية قاومت كل عوامل التفكيك كما يحافظ الجزائريون على حضورهم في الساحة الفلسطينية، وفي قلب معركة تحرير فلسطين أرضاً إسلامية مقدسة؛ بل إنهم كانوا حاضرين على مر الزمن منذ أيام التهديد المسيحي للقدس ومعركة "حتت"، إلى أوائل التهديد الصهيوني نهاية القرن التاسع عشر، إلى أحداث السور العظيم والثورة الفلسطينية بين الأعوام 1936/1939¹.

وحتى في ظل الاحتلال يقف الجزائريون لصالح الفلسطينيين، ويمكن إرجاع ذلك من خلال الصحف الوطنية في الفترة ما بين الحربين العالميتين إلى الشخصيات الوطنية التي سيطرت على تلك الصحف ونشرت مساهماتها، كما شاركت في هذا الموقف عدد قليل جداً من المنظمات الطلابية جنباً إلى جنب مع شيوخ الزوايا والمفكرين الذين تحدثوا باسم الشعب، وعلى هذا النحو فقد قدم الشعب الجزائري بجميع طبقاته على الرغم من ظروفهم المعيشية القاسية دعماً قوياً للفلسطينيين معنوياً ومادياً، بالرغم من اختلاف المواقف الأيديولوجية والفكرية لاتجاهات الحركة الوطنية (الإصلاحيون مقابل المستقلين)، إلا أنها كانت متفقة على مناصرة القضية الفلسطينية، ودعمها بكل إمكاناتها خاصة بعد التطورات الخطيرة جراء صدور قرار التقسيم لعام 1947².

ثانياً- أثناء الثورة:

أبدت جبهة التحرير الوطني التي تقود الثورة دعمها الكامل للفلسطينيين، رغم أولوية القضية الوطنية، واعتبروها معركة كل العرب الحاسمة التي قد تحرر الشعوب والأنظمة من حالة الانهزامية بعد نكبة 1948، وإلى جانب وعيهم بموقف اليهود الجزائريين ضد الثورة التحريرية وأهدافها رغم انتمائهم الطويل للجزائر، ولم يكن

1 صبحي محمد، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936-1939، د ن، دمشق، 1961، ص 18.

2 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 181 (د-2) في سنة 1947، الذي يعرف باسم قرار التقسيم.

التسامح المحلي معهم مثمرا حتى مع الدعوات المتكررة لجبهة التحرير الوطني أحيانا عبر ساحة الأمم المتحدة، فاضطروا بسبب موقفهم المخزي إلى مغادرة البلاد عشية الاستقلال، ولقد عكس موقفهم موقف الكيان الاسرائيلي الذي سعى إلى التحالف مع فرنسا ضد الثورة.

الفرع الثاني: بعد استقلال الجزائر.

بعد الاستقلال انخرطت الجزائر بموقف حازم مؤيد لتحرير فلسطين، فكانت مواقفها الرسمية داعمة بشكل مطلق لمعركة حق تقري المصير التي لا يزال الفلسطينيون يقاتلون من أجلها، وقد تم التعبير عن هذه المواقف الرسمية بشكل رسمي من خلال موقف الراحل هواري بومدين بأن: "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، فقد استمرت الجزائر بعد الاستقلال في الدعم الدبلوماسي للقضية الفلسطينية، حيث أعلن على التراب الجزائري قيام الدولة الفلسطينية، خلال استضافة الجزائر الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1988¹.

كما قامت الجزائر بدور الوسيط بين الفصائل الفلسطينية، والذي ساعدها في ذلك موقعها على مسافة واحدة مع كافة الفصائل، مما سمح للجزائر أن تقوم بمصالحة تاريخية، كما سخرت الجزائر دبلوماسيتها في الدعم الواسع للقضية الفلسطينية كلما سمحت لها الفرصة خاصة في المحافل والمناسبات الدولية، حيث كثفت الجزائر جهدها الدبلوماسي بعد الهجوم الواسع النطاق على سكان غزة في الثامن من أكتوبر 2024، سواء على مستوى الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي بصفتها عضو غير الدائم به، التي سنتطرق الى هذه الجزئية في المبحث الثاني من هذه الدراسة، أو من خلال نشر الوعي الدولي من أجل وقف العدوان والحرب الهمجية في قطاع غزة، بالإضافة الى توحيد وجهات نظر الفرقاء الفلسطينيين (الفصائل الفلسطينية) كما قامت الجزائر باحتضان ندوات دولية نصره للقضية الفلسطينية العادلة، وهو ما سنتطرق اليه في النقاط التالية:

1 محمد بوبوش، 2015، مشروع بناء الدولة الفلسطينية: دراسة قانونية وسياسية، أمواج للنشر

والتوزيع، عمان، ص 32.

أولاً- وساطة الجزائر بين الفصائل الفلسطينية:

أثمرت الدبلوماسية الجزائرية مرة أخرى في تعزيز دورها في القضية الفلسطينية، حيث استطاعت في لَم شمل الفرقاء الاخوة الفلسطينيين، من خلال الوساطة والمصالحة التاريخية بين الفصائل الفلسطينية (بين حركتي فتح وحماس) بعد خلاف طويل الامد حول تحديد مسار النضال¹، وأكد لقاء الفرقاء بتمسك الجزائر بمبادرتها الرامية على نبذ الفرقة والانقسام لمحاصرة محاولات الكيان الصهيوني لتهويد فلسطين وتهجير أهل الأرض قسرا وتوطين اليهود فيها، وكان من وراء هذه المصالحة هو تمهيدا لانعقاد القمة العربية التي أراستها الجزائر قمة جامعة تتقبل مختلف الآراء وحل الخلافات .

وعليه بالرغم العديد من محاولات المختلفة من عدة جهات باءت كلها بالفشل لحل الخلاف القائم بين حركتي "فتح" و"حماس"، نجحت الجزائر في المصالحة بينهما، وذلك راجع لقوة الدبلوماسية الجزائرية في حل الخلافات المستحيلة، بسبب مما تتمتع به الجزائر من ثقة جميع الاطراف، وهكذا يشهد التاريخ مرة أخرى بدور الجزائر المميز في حل وإدارة خلافات الاطراف المتنازعة سواء الوطنية أو الدولية وهذا على غرار العديد من الوساطات .

ثانياً- عقد ندوات دولية لصالح القضية الفلسطينية:

ناشدت السلطات العليا للدولة الجزائرية ممثلة في شخص رئيس الدولة من كل الحقوقيين بالتحرك برفع دعاوى أمام محكمة الجنايات الدولية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بسبب ما يرتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وهو ما تجسد بخطوة أولى بعقد الندوة الدولية بتاريخ 29 و 30 نوفمبر 2023، بمبادرة من النقابة الوطنية للقضاة والاتحاد الوطني للمحامين الجزائريين، ومشاركة وفود من الحقوقيين والمحامين والقضاة من الدول العربية والأوروبية، وذلك للبحث

1 في 13 أكتوبر 2022ذ وقع 14 فصيلا فلسطينيا، بينها حماس والجهاد الإسلامي، على "إعلان الجزائر" المنبثق عن "مؤتمر إعادة توحيد فلسطين" الذي انعقد بالجزائر العاصمة بين 11 و 13 من الشهر نفسه في إطار اتفاق السلام الشامل.

في طرق القانونية والقضائية لمحاسبة ومقاضاة الكيان الصهيوني على جرائم الإبادة المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تحت شعار "العدالة للشعب الفلسطيني"، وأهم ما خلصت إليه هذه الندوة الدولية هو تقديم بلاغات إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لما تم تقريره خلال ورشات هذه الندوة.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية بشأن القضية الفلسطينية.

قامت الدبلوماسية الجزائرية على مبادئ القانون الدولي التي تقوم عليها العلاقات الدولية، فهي مبنية على مبادئ السلم ورفض استعباد الشعوب، ومن هذه المبادئ فيما يخص موضوع دراستنا مبدأ حق الشعب الفلسطيني لتقرير المصير، كما رفضت الجزائر التطبيع مع الكيان الاسرائيلي.

الفرع الأول: ترسيخ مبدأ حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني.

يعد تقرير المصير أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي، فهو نشأ في القانون الدولي العرفي، وتم الاعتراف به فيما بعد كمبدأ عام للقانون الدولي، حيث كرس في العديد من المعاهدات الدولية، فقد نص عليه في ميثاق الأمم المتحدة¹، وفي العهدين التوأمين لحقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)²، فتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية ضمان إعمال هذا الحق، وتشكل عرقلة هذا المبدأ انتهاكاً خطيراً للقواعد للقانون الدولي، بالرغم من الوصف العام في المواثيق الدولية حول ما قد يسمح هذا الحق للشعوب بالقيام به، فإن هذا الحق في حد ذاته ليس له تعريف دقيق فهو في نهاية المطاف حق تقرير ذاتياً.

لقد تطور نطاق مبدأ تقرير المصير والغرض منه بشكل ملحوظ في القرن العشرين، ففي أوائل القرن العشرين تزايد الدعم الدولي لحق كل الشعوب في تقرير مصيرها، مما أدى إلى بروز حركات التحرر أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى

1 المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة (1945) .

2 المادة 1 المشتركة بين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

والحرب العالمية الثانية، ووضع الأساس لإنهاء الاستعمار في الستينيات، ومن هذه الدول الجزائر التي نالت استقلالها التي رسخت هذا المبدأ في دبلوماسيتها الخارجية، لدفاعها على حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في تقرير مصيرها من الاستعمار، ومن هذه الشعوب الشعب الفلسطيني التي أخذت الجزائر على عاتقها في الدعم الدائم لحق الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته واستقلاله.

أولاً- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير:

أمام ادعاءات ومحاولات الكيان الاسرائيلي في إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير باعتبار أن الأرض الفلسطينية تاريخياً كانت خالية من الشعب، على الرغم من وجود الفلسطيني على الأرض لعدة قرون والاعتراف بهم بحكم القانون كشعب، حيث اعتبر ميثاق عصبة الأمم لعام 1919 أن فلسطين إحدى من تلك التي "وصلت بعض المجتمعات التي كانت تنتمي سابقاً إلى الإمبراطورية التركية إلى مرحلة من التطور حيث يمكن الاعتراف مؤقتاً بوجودها كدول مستقلة بشرط تقديم المشورة والمساعدة الإدارية من قبل الدولة المنتدبة حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها"¹، وهذه اللغة ترقى إلى شكل من أشكال الحق الخارجي في تقرير المصير، أي حق الشعب الفلسطيني في تحديد وضعه السياسي، بما في ذلك إقامة دولة خاصة بهم.

فقد عمد الاحتلال الاسرائيلي على تفويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بل إلى إصدار قانون الدولة القومية في عام 2018 من طرف دولة الاحتلال الذي ينص على أن "ممارسة حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل أمر يقتصر على الشعب اليهودي"²، وبالتالي ينكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإعادة التأكيد على اليهودية الإسرائيلية حق تقرير المصير لكامل فلسطين الإنتدابية.

1 المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة 1924 متوفر على صفحة الويب:

https://avalon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp

2 See Basic Law: Israel – the Nation State of the Jewish People, 5778-2018, unofficial translation by Dr. Susan Hattis Rolef, available at: <https://main.knesset.gov.il/EN/activity/Documents/BasicLawsPDF>

ثانياً- جهود الجزائر في اقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره:

لقد وضعت الجزائر القضية الفلسطينية ضمن مبادئ سياستها الخارجية، الداعمة لحق الشعب في تقرير المصير وهذا مباشرة بعد استقلالها، حيث في عام 1965 تم افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه في عام 1974 تم دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) لحضور الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ترأسها وزير الخارجية الجزائري آنذاك، أين وقف الرئيس هواري بومدين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يدا بيد على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتلا زعيم منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) خطاباً أشاد فيه بالقيادة الجزائرية لدعمها الكامل للقضية الفلسطينية، ويعد هذا الموقف نصراً دبلوماسياً عزز من جاذبية زعيم منظمة التحرير الفلسطينية في جميع أنحاء العالم، حيث لم يرق أي مسؤول فلسطيني بإلقاء خطاب في الأمم المتحدة منذ خطبة التقسيم عام 1947.

فالجزائر استمرت ولم تتوقف عن دعم حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في تحقيق استقلالها، بالرغم من الاضطرابات الجيوسياسية المستمرة التي تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص، فالجزائر من المستحيل تغيير موقفها تجاه القضية الفلسطينية؛ خاصة في ظل ما نشاهد من خذلان بعض الدول العربية للقضية الفلسطينية جراء التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، والمذبحة المستمرة التي تجري في قطاع غزة ضد الفلسطينيين، مما كثفت الدبلوماسية الجزائرية مجهوداتها لصالح القضية الفلسطينية العادلة، وهو ما ترجمته المواقف الجريئة تجاه القضية الفلسطينية من قبل السلطات الجزائرية ووسائل إعلامها والرأي العام (الشعب الجزائري)، بالإضافة الى تولى الجزائر زمام المبادرة فيما يتعلق بالإجراءات القانونية ضد القادة العسكريين والمدنيين الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية دبلوماسياً، وكذلك العمل المكثف داخل أروقة مجلس الأمن الدولي لصالح القضية الفلسطينية.

أما المجتمع الدولي فهو مستمر في التعبير عن موقفه الالتزام بتقرير المصير الفلسطيني، كما تم التأكيد عليه في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة¹، وأخير ما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير رقم 172/75 لسنة 2020².

الفرع الثاني: موقف الجزائر المعارض من تيار للتطبيع.

على مدار عقود بقيت الجزائر متمسكة بموقفها الداعم لفلسطين والرافض للاحتلال الإسرائيلي والتطبيع معه، منذ الحركة الوطنية الجزائرية (1918-1954)، ثم ثورة التحرير ضد المستعمر الفرنسي (1954). وعقب الاستقلال عام (1962) دعمت الجزائر القضية الفلسطينية بكل أشكال الدعم، منها ما هو متعلق بموضوع دراستنا فيما يخص الدعم الدبلوماسي، بخوض الجزائر معركة دبلوماسية برفض الاعتراف بإسرائيل أو إقامة أي علاقات معها، حيث يعتبر موضوع التطبيع شكّل ضغوطا كبيرة على الدول الرافضة له، بل إلى افتعال العديد من الأزمات خاصة في دول الطوق منها ما تعرضت إليه سوريا، وحين الوقت أن الجزائر لن تقبل بأن تكون طرفا متجارا على صراع الآخرين في محيطها الاستراتيجي.

كما أنه في الإطار القانوني كان هناك مبادرة من طرف أعضاء الكتلة الإسلامية في البرلمان بتجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وكانت أسباب إعادة إحياء هذا المشروع من أن بعض الدول كانت داعية بالأمس للقضية الفلسطينية أصبحت اليوم دول مطبوعة مع إسرائيل، فلو كان هناك قانون يجرم هذا الفعل لما وقعت بعض الدول في خذل القضية الفلسطينية جراء فعل التطبيع.

فالجزائر رفضت هرولة بعض الدول نحو التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، بالرغم من أنها مسائل سيادية لهذه الدول، إلا أنها رفضت بشدة وانتقدت الدول التي

1 القرار رقم: 2672 (د-25) لعام 1970، والقرار 3236 (د-29) لعام 1974، القرار 146/66 لسنة 2012 والقرار رقم: 158/67 لسنة 2013.

2 قرار الجمعية العامة المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، في 16 ديسمبر

2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/75/172

دخلت في حيز التطبيق كما لعبت الجزائر دورا كبيرا في تجميد عضوية مراقب للكيان الاسرائيلي بالاتحاد الافريقي وهو ما سيتم توضيحه في النقطتين التاليتين.

أولاً- اعتراض الجزائر الشديد على عضوية مراقب للكيان الاسرائيلي في الاتحاد الافريقي:

يشار إلى أنه في جويلية 2021 مُنح الكيان الاسرائيلي صفة عضو مراقب في الاتحاد الأفريقي على إثر قبول رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد، في مقر المنظمة في أديس أبابا بإثيوبيا طلب الكيان الاسرائيلي بوضع مراقب بالاتحاد الإفريقي، مما أثار جدلا داخل المنظمة وخارجها، نظرا لاعتراض العديد من الدول الأعضاء على الإجراء الأحادي الذي اتخذه رئيس المفوضية موسى فكي، حيث تم رفض طلبات إسرائيل للانضمام إلى المنظمة ثلاث مرات من قبل في أعوام 2013، 2015، و2016، وأوضحت جنوب أفريقيا أنه بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية الواضحة التي دفعت في الماضي إلى رفض طلب الكيان الاسرائيلي للانضمام إلى المنظمة الإفريقية.

وبعد مرور ما يقرب من أسبوعين على قبول إسرائيل عرض الحصول على صفة مراقب لدى الاتحاد الأفريقي، قدمت سبع دول عربية وهي الجزائر ومصر وليبيا وتونس وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتي، اعتراضها على الإجراء الذي اتخذه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وقالوا إن هذه الخطوة غير مقبولة وفقاً لتقدير رئيس المفوضية بأنه انتهاك إجرائي وسياسي وانتهاك لمعايير منح صفة مراقب للاتحاد الأفريقي، والتزمت بقية الدول الأعضاء في الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي الصمت، وكانت الجزائر وجنوب أفريقيا قد اعترضتا بشدة بالفعل على هذه الخطوة في وقت مبكر، ونتيجة لذلك قرر الاتحاد الأفريقي بالإجماع في مطلع فبراير 2022 تعليق قرار منح الكيان الاسرائيلي صفة مراقب بالاتحاد الافريقي.

ثانياً- دور الجزائر في طرد الوفد الاسرائيلي في اجتماع الاتحاد الافريقي لسنة 2023:

كان للجزائر دور في طرد وفد الكيان الصهيوني في أديس أبابا، بعد محاولتهم التسلل إلى قاعة استضافة الأعمال الدورة العادية السادسة والثلاثين

لجمعية الاتحاد الأفريقي بالعاصمة الإثيوبية في 18 فبراير 2023، باستخدام بطاقات الدخول التي تم منحها لمشاركين آخرين، لكن الوفد الجزائري تنبه لهذا الانتهاك للوائح الاتحاد الأفريقي فطلب رفقة ممثلي دولة جنوب أفريقيا من رئاسة الاتحاد الأفريقي طرد هذا الوفد، حيث ادعى هذا الأخير أن لديه دعوة لحضور الجلسة الافتتاحية لقمة الاتحاد الأفريقي باعتبار أن بلادهم تتمتع بوضع مراقب في الاتحاد الأفريقي.

لم يتمكن وفد الكيان الإسرائيلي من إثبات شرعية حضورهم القانوني، وعلى إثر ذلك أجبرهم أمن القاعة على المغادرة وطردتهم تنفيذا لمطالب الجزائر التي طلبت من رئيس الاتحاد إخراج الوفد كشرط لافتتاح الجلسة أو إلغاء القمة في حال بقائهم في القاعة، واعترفت حكومة الاحتلال الصهيوني أمام العالم بوقوف الجزائر وراء طرد دبلوماسيها، حيث أشارت صراحة إن الجزائر وجنوب أفريقيا تقفان وراء حادثة طرد وفدها من حضور مراسيم اجتماع الاتحاد الأفريقي كمراقب بالرغم من حملها لشارات الدخول.

ويعد هذا الطرد الثاني للكيان الصهيوني من الاتحاد الأفريقي بعد أن نجحت الجزائر عشية القمة رفقة دولة جنوب أفريقيا في منعها من الحضور من خلال إلغاء دعوة أرسلتها مفوضية الاتحاد إلى إسرائيل لافتتاحها، وذلك بعد ضغوط مارستها الجزائر وجوهانسبرغ وحلفاؤها في القارة لمنع الاحتلال من المشاركة في أي نشاط للاتحاد الإفريقي.

المبحث الثاني: مجهودات الجزائر في مجلس الامن الدولي لصالح القضية الفلسطينية.

تسعى الجزائر من خلال عضويتها غير دائم بمجلس الأمن الدفاع عن القضايا العادلة بما فيها القضية الفلسطينية قضية كل العرب والمسلمين، مستغلة في ذلك للثقة والسمعة الكبيرين التي تتمتع بها لدى دول الاعضاء في المجلس، وكذلك الى قوة دبلوماسيتها الفاعلة التي تتسم بهدوئها، وهو ما انعكس على جهود الجزائر داخل أروقة مجلس الامن، حيث بمجرد مزاولة الجزائر عضويتها بمجلس الامن الدولي في الفاتح من جانفي 2024، وأمام ما يشهده سكان الاراضي

الفلسطينية المحتلة من تقتيل واسع النطاق خاصة في قطاع غزة جراء آلة الحرب الاحتلال الاسرائيلي، طرحت الدبلوماسية الجزائرية العديد من مشاريع القرارات داخل المجلس من زاويتين: الاولى تتعلق منها بالجانب السياسي من وقف اطلاق الفوري لإطلاق النار داخل قطاع غزة، وكذا الاعتراف بعضوية الدائمة للدولة الفلسطينية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة (المطلب الاول)، أما الزاوية الثانية فتتعلق بالجانب القانوني (المطلب الثاني).

المطلب الاول: التحرك الجزائري السياسي داخل مجلس الامن الدولي.

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا كبيرا في كشف غطاء الحماية الصارخة للولايات المتحدة للكيان الاسرائيلي، بل وأخرجتها داخل مجلس الامن الدولي، بل وحتى على المستوى الداخلي للولايات المتحدة الامريكية من خلال مجموعة مشاريع القرارات التي قدمتها الجزائر في فترة وجيزة (ثلاثة أشهر منذ بداية عضويتها بمجلس الامن) أمام أعضاء مجلس الامن الدولي خاصة منها المتعلقة بالجانب السياسي، حيث أثمرت الدبلوماسية الجزائرية في اقرار قرار بوقف اطلاق النار، أو من حيث الضغط على اقرار الاعتراف بعضوية الدائمة لدولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

الفرع الأول: اقرار قرار وقف إطلاق النار.

بعد انتخاب الجزائر كعضو غير دائم في مجلس الامن الدولي للأمم المتحدة، وبداية عضويتها ابتداء من جانفي 2024 تواصلت الجزائر التأكيد على تصميمها الذي لا ينضب على مواصلة جهودها في إطار مجلس الأمن لدفعه إلى الاضطلاع بمسؤولياته كاملة تجاه القضية الفلسطينية العادلة، خاصة أمام ما يشهد قطاع غزة لعملية التقتيل الجماعي وتدمير كلي ممنهج للبنىات جراء الحرب المدمرة التي يخوضها الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين، مما سارعت الجزائر للضغط داخل المجلس من أجل الدعوة إلى وقف إطلاق النار دائم في غزة .

أولاً- طلب الجزائر بوقف اطلاق النار في غزة:

قدمت الجزائر العضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحد مشروعا لوقف إطلاق النار في غزة في 31 جانفي 2024، خلال جلسة المجلس

لمناقشة حكم محكمة العدل الدولية الذي أمر الاحتلال الاسرائيلي باتخاذ إجراءات لمنع أعمال الإبادة الجماعية، من دون أن تدعو المحكمة إلى وقف فوري لإطلاق النار، وبرز ما جاء في مسودة القرار الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة لأسباب إنسانية، ويجب احترامه من قبل جميع الأطراف وهذا وسط حملة الإبادة الجماعية للاحتلال الإسرائيلي الممنهج في القطاع الفلسطيني، حيث أشار قرار المشروع على التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، وعلى اطلاق صراح الرهائن.

وبالرغم من تلويحات الولايات المتحدة إلى أنها ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد المسعى الجزائري في مجلس الأمن الدولي للمطالبة بوقف عاجل لإطلاق النار للعدوان الصهيوني المستمر على غزة، طرح القرار على التصويت في مجلس الأمن الدولي بتاريخ 20 فيفري 2024 حيث حصل هذا المشروع على تأييد 13 دولة وفيتو أميركي وامتناع المملكة المتحدة، وهكذا لم يمر القرار بسبب الفيتو الاميركي الذي استخدمته مرتين ضد قرارات وقف إطلاق النار التي أيدتها أغلبية ساحقة من الدول منذ بداية الحرب على قطاع غزة، وهكذا أخرجت الدبلوماسية الجزائرية الولايات المتحدة في مجلس الامن الدولي وعزلها دوليا جراء دعمها المطلق للكيان الاسرائيلي، فقد خرجت الدبلوماسية الجزائرية منتصرة من خلال حصولها على الدعم الواسع داخل المجلس وهو ما يعكسه نتيجة التصويت ب13 صوت.

فقد بررت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أن مشروع قرار الجزائر في مجلس الأمن الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة، قد يعرض المفاوضات الحساسة للخطر مما يعرقل الجهود الدبلوماسية الشاملة والمستمرة لتأمين إطلاق سراح الرهائن وضمان هدنة طويلة يحتاجها المدنيون الفلسطينيون وعمال الإغاثة بشدة، وهي حجة واهية من طرف الولايات المتحدة بقولها أن قرارات مجلس الامن فيها خطر على المفاوضات، اذا فما جدوى هذا المجلس الذي يرمي إلى حفظ السلم والامن الدوليين الذي أصبح في نظر الولايات المتحدة آلية تهدد المفاوضات.

أما عن ردود الدول المصوتة على القرار فقد أعربت على أسفها عن استخدام الولايات المتحدة لحق النقض، وهو ما أعربت عليه الجزائر على لسان ممثلها بفشل " مجلس الامن الدولي مرة أخرى في أن يرتقي إلى مستوى نداءات الشعوب

وتطلعاتها"، والذي أكد أن الجزائر من موقعها أنها لن "تتوقف حتى يتحمل هذا المجلس كامل مسؤولياته ويدعو لوقف إطلاق النار" وذلك باستخدام ممثل الدبلوماسية الجزائرية عبارات قوية "لن نكل ولا نمل" وهي تدل عن قوة إيمان الدبلوماسية الجزائرية بالقضية الفلسطينية.

ثانياً- موقف الجزائر من مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بوقف إطلاق النار المحدود:

أمام ضغط الدبلوماسية الجزائرية داخل مجلس الأمن، صاغت الولايات المتحدة مشروع قرارا جديدا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو الى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار لمدة ستة أسابيع في غزة في شكل مرتبط بالإفراج عن الرهائن المحتجزين في القطاع، كأن الهدف من وقف إطلاق النار المحدود هو انقاذ العدد القليل من الرهائن الإسرائيليين وليس من أجل انقاذ الآلاف من الفلسطينيين من الموت والتشرد، حيث صوتت 11 دولة على القرار مقابل اعتراض ثلاثة دول روسيا والصين العضوان الدائمان بالمجلس حق النقض (الفيتو) والجزائر العضو غير الدائم، وامتناع غويانا عن التصويت.

بالنسبة لأسباب رفض الجزائر لمشروع القرار الأمريكي بوقف إطلاق النار المؤقت- ستة اسابيع- الذي يهدف الى اطلاق سراح الرهائن الاسرائيليين مع امكانية أن يواصل الكيان الاسرائيلي حربه في قطاع غزة، كأن الهدف من هذا المشروع مرتبط بإنقاذ الرهائن فقط ثم الاستمرار بعد ذلك في قتل الآلاف من الفلسطينيين، فالجزائر ألحت بوقف إطلاق النار الدائم أمام ما نشاهده من هول عملية القتل الواسعة النطاق في قطاع غزة ، كما بررت الجزائر على وجود سابقتين في مجلس الأمن الدولي والمتعلق بالقرارين: 27 - 12 ، 27-20 لم يحققا غايتيهما نظرا لعدم توفر مطالب واضحة وكافية لوقف إطلاق النار الدائم.

ثالثاً- دور الجزائر في قرار وقف إطلاق النار في غزة:

كان للجزائر الدور الكبير والمؤثر في اعتماد القرار، وفق ما جاء به تصريح ممثل (السفير عمار بن جامع) الجزائر بمجلس الأمن الدولي خلال اعتراض الولايات المتحدة على مشروع قرار وقف إطلاق النار، بأن الجزائر لن تكل ولن تمل وأنها

ستعود من جديد وطرق باب المجلس لتحمل مسؤولياته لوقف حما الدم بغزة¹، وهو ما تجسد فعلا نتيجة للدور التي قامت به الجزائر من خلال تقديم مشروع قرار آخر لوقف اطلاق النار وفي هذه الحالة قدم المشروع بأسماء الدول غير الاعضاء بالمجلس وهذا نتيجة لمجهودات الجزائر داخل مجلس الامن الدولي.

ويدعو هذا القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان تحترمه جميع أطراف النزاع بما يؤدي الى وقف دائم ومستمر لأطلاق النار، كما يطلب الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المحتجزين في القطاع، و واحترام وصول المساعدات الانسانية²، بالرغم أن هذا القرار لم يعد له فائدة بعد انقضاء شهر رمضان وحتى لو طبق في الشهر الكريم كانت عباراته فضفاضة بوقف دائم ومستمر، ولم يشير بوقف فوري لإطلاق النار التي نادى به الجزائر والدول العربية منذ شن الكيان الإسرائيلي الحرب على قطاع غزة إلا أنه قبل بالفيتو الامريكي.

على كل يعتبر وقف اطلاق النار إنجازا دبلوماسيا كبيرا للجزائر على الرغم من استخدام واشنطن حق النقض (الفيتو) سابقا ضد ثلاثة قرارات، حيث لعبت الدبلوماسية الجزائرية دور كبيرا ومؤثرا في اصطفاف جميع دول مجلس الامن الدولي عدى الولايات المتحدة حول طرح الجزائر بوقف معاناة الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة من خلال وقف اطلاق النار الفوري والدائم، فالدبلوماسية الجزائرية قد عزلت الولايات المتحدة الامريكية ووضعها في موضع حرج وهو ما كان نتاجه عن رضوخ هذه الاخيرة حتى ولو بعدم التصويت لرغبة كل اعضاء المجلس من أجل وقف اطلاق النار داخل قطاع غزة.

الفرع الثاني: مطلب الجزائر باعتراف بدولة فلسطين كعضو دائم بالأمم المتحدة

قدمت الدبلوماسية الجزائرية مجهودات كبيرة على المستوى الدولي من خلال التجمعات الدولية، ممثلة بالخصوص الامم المتحدة بالاعتراف العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكانت الدبلوماسية الجزائرية

1 موقع وكالة الانباء الجزائرية، على صفحة الويب: <https://www.aps.dz/ar>

2 قرار مجلس الامن الدولي المتعلق بوقف اطلاق النار في حرب غزة، وثيقة الامم المتحدة رقم:

.S/RES/2728(2024)

في أعلى مستوى لها ممثلة في شخص رئيس الدولة، في تقديم دعما كبيرا للاعتراف بعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، من خلال كلمته أمام الدورة الـ 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة. كأ أن الدبلوماسية الجزائرية كانت تحضر مسبقا قبل عضويتها في مجلس الأمن الدولي، من أجل الحصول على الدعم الدولي باعتراف عضوية فلسطين في الجمعية العامة، وللتذكير أيضاً خلال انعقاد قمة الجامعة العربية في الجزائر العاصمة، يومي 1 و 2 نوفمبر 2022، ركزت الجزائر آنذاك على القضية الفلسطينية أمام موجة تطبيع علاقات بعض أعضاء الجامعة مع الكيان الصهيوني، فقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا من أجل قيام الدولة الفلسطينية، حيث كان لها الشرف وأنه تم الاعلان عن قيامها على أرض الجزائر، كما قدمت مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي من أجل الاعتراف العضوية الدائمة لدولة فلسطين بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

أولاً- إعلان قيام دولة فلسطين من الجزائر:

كان للجزائر دورا كبيرا في ترسيخ الاعتراف الدولي بقيام دولة فلسطين، في العديد من المناسبات سواء على المستوى الافريقي، أو في إطار دول عدم الانحياز وغيرها من التكتلات الدولية، حيث تم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في 15 نوفمبر 1988، إثر إلقاء الرئيس الراحل ياسر عرفات في الجزائر العاصمة كلمته الشهيرة في دورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني والتي تلا فيها وثيقة الاستقلال¹. ونظرا للدور الدبلوماسي الجزائرية في ستينيات القرن الماضي ودورها المحوري آنذاك في القارة الافريقية ودول عدم الانحياز حشدت الدعم السياسي للاعتراف بالسلطة الفلسطينية ممثلا شرعيا للدولة الفلسطينية وقيام دولتها، وهو ما تجسد فعلا من خلال اعتراف عدد كبير من الدول، فبحلول نهاية قرابة عام تم الاعتراف بالدولة من قبل أكثر من 80 دولة، كما أنه في 29 نوفمبر 2012 اعتمدت الجمعية العامة قرارا منحت فيه فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في

1 محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 32.

الأمم المتحدة¹، وتدعم بعد ذلك بالسماح برفع علم فلسطين إلى جانب أعلام باقي الدول الـ 193 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لأول مرة في سبتمبر عام 2015، كما حصلت دولة فلسطين على عضوية مؤسسات تابعة للأمم المتحدة وانضمت إلى منظمات دولية كالمحكمة الجنائية الدولية عام 2014.

ثانياً- مشروع قرار الاعتراف بعضوية دولة فلسطين المقدم من الجزائر.

وتجسدت مجهودات الجزائر بشأن الاعتراف بعضوية دولة فلسطين كعضو دائم بالجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال عضوية الجزائر مجلس الأمن بدية من سنة 2024 لمدة سنتين، حيث تقدمت الجزائر بمشروع بالنيابة عن المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز وعدد لا يحصى من البلدان المحبة للسلام، من أجل التصويت عليه من طرف أعضاء المجلس، ولينجح طلب الاعتراف يجب أولّ نيل توصية إيجابية من مجلس الأمن، أي 9 أصوات مؤيدة على الأقل، بدون استخدام حق النقض (فيتو) من دولة دائمة العضوية، وفي مرحلة ثانية يتم عرض الطلب على التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ويجب أن يحظى بأغلبية الثلثين، إلا أنه أجهض هذا المشروع بالنقض الأمريكي أمام 12 صوتاً مؤيداً، وامتناع سويسرا والمملكة المتحدة عن التصويت².

وإثر عدم اعتماد القرار بسبب الفيتو الأمريكي أكدت الدبلوماسية الجزائرية على لسان مندوبيها الدائم في الأمم المتحدة، عمار بن جامع بقوله أننا "سنعود أقوى وأكثر صخباً بدعم من شرعية الجمعية العامة والدعم الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة، فإن هذه ليست سوى خطوة أخرى في الرحلة نحو العضوية الكاملة لفلسطين حيث وجه كلمة إلى أولئك الذين لم يتمكنوا من دعم قبول دولة فلسطين اليوم، قائلاً: "نأمل أن تغفلوا ذلك في المرة القادمة." واختتم بالقول بأن جهود الجزائر لن تتوقف

1 قرار الجمعية العامة رقم: 19/67، المؤرخ في 29 نوفمبر 2012، المتعلق بإقرار منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة

2 مشروع قرار الاعتراف بعضوية دولة فلسطين المقدم من الجزائر عرض على التصويت عليه بتاريخ 22 أبريل 2024، وثيقة رقم: SC/15670

حتى تصبح دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وهذا فيه إشارة الى حنكة وصبر الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق مطالبها من خلال كسب أو تغيير وجهات النظر المعارضة في المستقبل.

وهو ما تجسد من خلال عرض التصويت على العضوية الكاملة لدولة فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 ماي 2024، وكانت نتيجة التصويت 143 لصالح قبول طلب فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة، مقابل امتناع 25 دولة، ومعارضة 9 دول وعلية اعتمدت الجمعية العامة قرارا بأحقية حصول دولة فلسطين بالعضوية الكاملة في الامم المتحدة، كما يوصي القرار مجلس الامن الدولي بإعادة النظر في هذه المسألة، وهو تكريس ما أشار اليه مندو الجزائر أثناء فشل مجلس الامن بالتصويت على مشروع قرار العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية بسبب الفيتو الأمريكي، بأنها ستعود اليه مرة أخرى وبقوة أكبر.

المطلب الثاني: التحرك القانوني للجزائري داخل مجلس الامن الدولي.

أمام ما ترتكبه إسرائيل من جرائم خطيرة منذ أكثر من ستة أشهر في حربها المدمرة في قطاع غزة، هناك الكثير من النقاش، من قبل الخبراء وغير الخبراء على حد سواء، حول القانون الإنساني الدولي، والقانون الذي يحكم النزاع المسلح والاحتلال العسكري، والقانون الدولي الإنساني .وتطبيقه في الأعمال العدائية والقتل الممنهج للشعب الفلسطيني، والتي لم تحترم قواعد القانون الدولي الانساني التي تسري على دول تحت الاحتلال بما في ذلك التهجير القسري الذي يهدف إلى خلاء قطاع غزة من الفلسطينيين، وتشكل هذه الجرائم جزءا من حملة الإبادة الجماعية الأكبر التي يشنها الاحتلال الاسرائيلي.

وفي هذا الاطار تواصل الجهود الدبلوماسية الجزائرية لوضع حدا لهذه الانتهاكات من خلال العمل القانوني كلما سمحت لها الفرصة، فاتخذت من منصب عضويتها بمجلس الامن الدولي أن ترفع الإجراءات القانونية التي بدأتها جنوب أفريقيا ضد الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بتهمة انتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام 1948، التي أقرت بأن المحتل الصهيوني مطالب بالامتنال للإجراءات الاحترازية التي قررتها المحكمة بالتوقف عن استهداف المدنيين الفلسطينيين، ومعاقبة المسؤولين الصهاينة الذين يحرضون على العنف، والسماح

بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق، وعلى الاحتلال الاسرائيلي تقديم تقرير في غضون شهر عن أفعاله، بالإضافة الى ذلك لعبت الدبلوماسية دور في وقف جرائم التهجير القسري، التي تعتبر من الوسائل الممنهجة التي يقوم عليها الاحتلال الاسرائيلي من أجل ضم كل المناطق التي يسكنها الفلسطينيون وتحويلها الى مناطق استيطان.

الفرع الأول: دور الدبلوماسية الجزائرية في رفض التهجير القسري.

تشمل عمليات التهجير القسري (الإبعاد القسري) الإبعاد الواسع للسكان أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية (حالات الاحتلال، الحروب الاهلية) عن أماكن إقامتهم بشكل دائم أو مؤقت على غير إرادتهم وغالبا ما ترتكب هذه الجريمة تحت مبررات الأمن القومي أو الضرورات العسكرية¹، وهو ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ 1948، جراء السياسة الممنهجة التي يتخذها الاحتلال الاسرائيلي، خاصة وما يتعرض له قطاع غزة مؤخرا من التقتيل الواسع والتهجير لسكانه، وهو ما دفع بالجزائر بممارسة ضغطها على المستوى الدولي خاصة في مجلس الامن الدولي؛ من أجل وقف تهجير الشعب الفلسطيني تحت أي ذريعة وهو ما سنتطرق إليه في النقطتين التاليتين:

أولاً- التهجير القسري الممنهج من الاحتلال الاسرائيلي:

تناولت اتفاقيات جنيف لمسألة حضر التهجير في الاراضي المحتلة²، كما أن نظام روما الإنساني للمحكمة الجنائية الدولية جرم عمليات النقل القسري أو الترحيل، بأن إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين يشكل جريمة ضد الإنسانية،

1 وليم نجيب جورج نصار، 2008، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص364 .

2 نصت المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه: "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أي كانت دواعيه."

كما أن النقل غير المشروع أو الإبعاد يشكلان جريمة حرب¹، فيشترط لتحقيق صفة الجريمة الدولية يجب تحقق العنصر الدولي أي تمس مصالح المجتمع الدولي أو قيمه².

وفي الأراضي المحتلة يحضر القانون الدولي الانساني عمليات الترحيل القسري الفردية أو الجماعية، بالإضافة الى ترحيل الاشخاص المحميين في المناطق المحتلة الى أراضي سلطة الاحتلال أو للأراضي التابعة لأي دولة أخرى سواء كانت محتلة أم لا، وبصرف النظر عن الدافع³، فالتهجير القسري يكون إما بطريقة مباشرة من خلال استعمال القوة العسكرية، أو بطريقة غير مباشرة عبر التهجير من خلال استخدام وسائل الضغط (الترهيب والاضطهاد)، وهو ما ينطبق الشعب الفلسطيني لما يتعرض له من سياسة ممنهجة يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضدهم منذ نكبة عام 1948، وخاصة في عدوانها الاخير على قطاع غزة جراء أحداث سبعة أكتوبر 2023.

ثانياً- طلب الجزائر بوقف التهجير:

تحركت الجزائر مباشر بعد عضويتها في مجلس الأمن بأول مبادرة، من خلال الدعوة إلى عقد جلسة مفتوحة متعلقة بالوضع في الشرق الأوسط تناقش خطورة التهجير القسري للفلسطينيين وبالخصوص سكان قطاع غزة، وما ينعكس عنه من آثار وخيمة على الشعب الفلسطيني، خاصة ما جاء على لسان أحد مسؤولين هيئات الأمم المتحدة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بأن هناك صورة قاتمة للوضع الإنساني في القطاع بسبب تكديس المهجرين في مناطق محدودة وغير آمنة مع انتشار الجوع والدمار، ضارباً مثالا بنزوح أكثر من مليون شخص الى رفح التي كانت تأوي في السابق 240

1 المواد 6 و7 و8 من نظام روما الأساسي.

2 عبد الرحيم صدقي، 1986، القانون الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة.

3 شعوان جبار، الترحيل القسري أو التهجير القسري لمساكن في الارض الفلسطينية المحتلة في ضوء القانون الدولي، سلسلة أوراق عمل جامعة بير زيت 7/3122.

ألف شخص¹، وهذا فيه دلالة موثقة من هيئة أممية بأن هناك تهجير قسري وممنهج من طرف الاحتلال الاسرائيلي لسكان غزة،

وفي هذا السياق أفضت المساعي الجزائرية إلى برمجة جلسة طارئة لمجلس الامن الدولي بتاريخ 12 جانفي 2024 لمناقشة مسألة التهجير القسري لسكان غزة، حيث تدخل الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة بكلمات وعبارات قوية خاطب فيها العقول الحية الانسانية ضد ما يرتكبه الاحتلال من جرائم في الاراضي الفلسطينية المحتلة وبالخصوص قطاع غزة بقوله "أنه ما يحدث بغزة سيبقى وصمة عار في جبين الإنسانية"، وأن "الصمت هنا يعد تواطؤا"²، كما ركز خلال كلمته على أن مخطط التهجير القسري عملية ممنهجة تمس كامل الأراضي الفلسطينية من خلال هدم المباني جراء القصف و تجريفها بالأليات الهدف منها ضمها، مؤكدا أن كل هذه المخططات سيكون مآلها الفشل، كما أضاف يجب أن يكون هذا الاجتماع واضحا لرفض تهجير الفلسطينيين الذي يعتبر مخالفة لأحكام اتفاقيات جنيف³.

أما بخصوص بقية أعضاء المجلس فقد أكدوا جميعهم بما فيهم الولايات المتحدة بإقرارهم رفضهم لأي مشروع يتضمن التهجير القسري للفلسطينيين من أراضيهم، معربين عن قلقهم إزاء التصريحات الصادرة عن مسؤولين كبار بالكيان الصهيوني تدعو إلى الترحيل الجماعي لسكان قطاع غزة نحو دول أخرى.

الفرع الثاني: دور الجزائر في عرض أوامر محكمة العدل الدولية على مجلس الأمن الدولي.

تعتبر محكمة العدل الدولية ومجلس الامن الدولي من الاجهزة الرئيسية للأمم المتحدة حيث رسم ميثاق الأمم المتحدة علاقة تكافلية بين أجهزته الرئيسية،

1 يطلب من الجزائر... مجلس الأمن الدولي يناقش خطر "التهجير القسري" للفلسطينيين في

غزة، مونت كارلو الدولية، تاريخ الولوج 16 جانفي 2024، متوفر على صفحة الويب: <https://www.mc-doualiya.com>

2 وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر تدعو مجلس الأمن لرفض تهجير الفلسطينيين بصوت واحد وقوي، متوفر على صفحة الويب، <https://www.aps.dz/ar/algerie/155045-2024>

3 المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

ومنها العلاقة بين محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وإحدى الأدوات المتاحة للمجلس لتسوية المنازعات الدولية التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين بالوسائل السلمية هي الاستفادة من اختصاص محكمة العدل الدولية في مثل هذه الحالات¹، أو أن يطلب منها تقديم فتاوى بشأن المسائل القانونية التي تطرأ في عمل المجلس²، وفي الوقت نفسه يمنح الميثاق المجلس أيضا مسؤولية معالجة حالات عدم امتثال الدول لأحكام المحكمة المعروضة على المجلس³، وعلى هذا الأساس أسست الجزائر طلبها في اختصاص مجلس الأمن الدولي في النظر لأوامر محكمة العدل الدولية التي أصدرتها بخصوص القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد الكيان الاسرائيلي، في انتهاكاته للاتفاقية الدولية لمنع الإبادة الجماعية على سكان الاراضي الفلسطينية وخاصة في حربها الاخيرة على قطاع غزة.

أولاً- مضمون أوامر محكمة العدل الدولية:

أصدرت محكمة العدل الدولية أوامر بتاريخ 26 جانفي 2024، تأمر فيها الاحتلال الاسرائيلي باتخاذ إجراءات مؤقتة محددة، لمنع جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948. ومنع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وتمكين الإغاثة الإنسانية على الفور في قطاع غزة، كما أعربت محكمة العدل الدولية عن اقتناعها بأن تصرفات الاحتلال الاسرائيلي في القطاع يشكل تهديدا حقيقيا وفوريا للشعب الفلسطيني، وعلى الاحتلال الاسرائيلي تقديم تقرير في غضون شهر عن أفعاله وفقا للحكم المؤقت التاريخي الصادر عن محكمة العدل الدولية⁴.

1 المادة 36 (3) من ميثاق الأمم المتحدة.

2 المادة 96 (1)، الميثاق نفسه.

3 المادة 94 (2) الميثاق نفسه.

4 INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE, Summary of the Order of 26 January 2024, Document Number :192-20240126-SUM-01-00-EN, sit web : <https://www.icj-cij.org/node/203454>

ثانياً- دور الجزائر في نظر مجلس الامن الدولي لأوامر المحكمة:

أقرت محكمة العدل الدولية اجراءات مؤقتة للاحتلال الاسرائيلي و يتعين عليه الرد عليها في غضون شهر، وفي هذا الإطار فإن البعثة الدبلوماسية الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة تقدمت بطلب عقد اجتماع المجلس الأمن في أقرب الآجال، بغية إضفاء قوة إلزامية لحكم محكمة العدل الدولية؛ فيما يخص بالإجراءات المؤقتة المفروضة على الاحتلال الإسرائيلي واعتبرت الجزائر أن الاوامر التي أصدرتها محكمة العدل الدولية تعلن لبداية نهاية حقبة الإفلات من العقاب التي لطالما استغلها الاحتلال الإسرائيلي في اضطهاد الشعب الفلسطيني وقمع كافة حقوقه المشروعة.

كما دعت الجزائر المجتمع الدولي إلى ضمان التزام إسرائيل بهذه الإجراءات، مؤكدة على أنه لا يمكن تنفيذها إلا من خلال وقف فوري لإطلاق النار، وحث أي شخص يعارض هذه الإجراءات على التشكيك في ضميره وإعادة تقييم إنسانيته، كما جاء على لسان السفير الجزائري في مجلس الامن الدولي بالقول إن العدالة قد تكلمت، وأن أولئك الذين يؤمنون بنظام عالمي قائم على القانون يجب أن يعملوا على تنفيذ التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية، كما شدد على أنه يجب على المجلس الآن أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لإعلاء صوت العدالة وضمان تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية.

خاتمة:

رسمت الجزائر سياستها الخارجية وفق مبادئ الأول من نوفمبر لسنة 1954 فجاءت داعمة للقضايا العادلة، فلم تخرج الجزائر عن نهج وعدالة وزخم ثورتها التحريرية في الدعم الدائم والمباشر لحق الشعوب في تقرير مصيرها، فنجد أن الجزائر دعمت القضية الفلسطينية فكان الأداء الدبلوماسي الجزائري مستهدفا جوهر القضية الفلسطينية، وعليه نستخلص مما سبق بعض النتائج والتوصيات التالية:

أولاً- النتائج:

- مواقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية ثابتة لم تتغير بعكس مواقف بعض الدول العربية.

- استمرار دفاع الجزائر للقضايا العادلة، ومساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها ضد الاحتلال.
- اتخاذ الجزائر من مجلس الأمن الدولي منبرا للدفاع عن الشعب الفلسطيني، وهو ما لاحظناه من ضغط الدبلوماسية الجزائرية على الدول الداعمة للاحتلال الاسرائيلي داخل المجلس، مما سبب لبعضها حرج كبير أمام شعوبها و الرأي العالمي.
- دور الجزائر في تقديم عدد من مشاريع القرارات لصالح القضية الفلسطينية، سواء تعلق الامر بوقف اطلاق النار، أو الضغط على الاعتراف بالعضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في للأمم المتحدة، أو من خلال تجريم أفعال الاحتلال الاسرائيلي (التهجير القسري، الابادة الجماعية).

ثانياً- التوصيات:

- على الدول حذو الدبلوماسية الجزائرية من الدعم الكامل والمطلق للشعب الفلسطيني من خلال عدم الاعتراف بالكيان الاسرائيلي، وليس الهرولة للتطبيع معه، أو خدمة لمصالحها على عاتق الشعب الفلسطيني.
- على الجزائر مضاعفة ضغطها الدبلوماسي على الدول العربية من أجل الرجوع عن علاقاتها مع الكيان الاسرائيلي، ولما حذو مسار بعض دول جنوب أمريكا (بوليفيا، كولمبيا) بقطع علاقاتها مع الاحتلال الاسرائيلي.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب:

- صبحي محمد، 1961، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936-1939، د ن، دمشق.
- عبد الرحيم صدقي، 1986، القانون الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- محمد بوبوش، 2015، مشروع بناء الدولة الفلسطينية: دراسة قانونية وسياسية، أمواج للنشر والتوزيع، عمان.
- وليم نجيب جورج نصار، 2008، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

ثانياً- المواثيق والنظم والعهود الدولية:

- ميثاق الامم المتحدة لسنة 1945.
- اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية.

ثالثاً- القرارات الأممية:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 181 (د-2) في سنة 1947.
- قرار الجمعية العامة المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، في 16 ديسمبر 2020، وثيقة الامم المتحدة رقم: A/RES/75/172 .
- قرار الجمعية العامة المتعلق بإقرار منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة رقم: 19/67 المؤرخ في 29 نوفمبر 2012.
- قرار مجلس الامن الدولي المتعلق بوقف اطلاق النار في حرب غزة، وثيقة الامم المتحدة رقم: S/RES/2728(2024).

رابعاً- المواقع الالكترونية:

- موقع وكالة الانباء الجزائرية، على صفحة الويب: <https://www.aps.dz/ar>
- بطلب من الجزائر... مجلس الأمن الدولي يناقش خطر "التهجير القسري" للفلسطينيين في غزة، مونت كارلو الدولية، تاريخ الولوج 16 جانفي 2024، متوفر على صفحة الويب: <https://www.mc-doualiya.com>

خامساً- باللغة الأجنبية:

- See Basic Law: Israel – the Nation State of the Jewish People, 5778-2018, unofficial translation by Dr. Susan Hattis Rolef, available at:
<https://main.knesset.gov.il/EN/activity/Documents/BasicLawsPDF>
- INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE, Summary of the Order of 26 January 2024, Document Number :192-20240126-SUM-01-00-EN, sit web : <https://www.icj-cij.org/node/203454>